السياسات التنموية في ماليزيا لمكافحة الفقر واسبابه امكانية الاستفادة في الاقتصاد العراقي

د. اسراء محمد نذير يونس

الجامعة العراقية / كلية العلوم الاسلامية

Development policies in Malaysia to Combat poverty and its causes - the possibility of benefiting from the Iraqi economy

Dr. Esraa Mohammed Nathir Younis

University of Aliraqia / College of Islamic Sciences

esraa.m.nathir@aliraqia.edu.iq

Abstract:

The problem of poverty is one of the greatest challenges facing humanity worldwide due to the misery, suffering, homelessness, crime, division, and imbalance it causes in human societies. Studies confirm that poverty cannot be eradicated without addressing its root causes. The cornerstone of combating poverty lies in empowering poor communities to rely on themselves and providing them with opportunities to participate in development plans tailored to their needs.

This shift in focus has expanded the issue of poverty from being an economic and social concern within individual societies to becoming a matter of international relations. One of the most notable success stories in poverty alleviation is Malaysia's experience. In the Islamic world .

المقدمة

تعد مشكلة الفقر من اكبر التحديات والصعوبات التي تواجه البشرية في شتى انحاء الارض وذلك بسبب ما يترتب عليها من بؤس وشقاء وتشرد وجريمة وانقسام وخلل في المجتمعات البشرية , وتؤكد الدراسات انه لا يمكن استئصال الفقر الا بالمعالجة الجذرية لمسبباته, وحجر الاساس لمعالجة الفقر هو تمكين المجتمعات الفقيرة من الاعتماد على نفسها واعطائها الفرص للمشاركة في خطط تنموية تناسبها .

وهكذا توسع الاهتمام بظاهرة الفقر من المجال الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع من المجتمعات الى مجال العلاقات الدولية , وتعتبر تجربة مكافحة الفقر في ماليزيا من ابرز التجارب التي تكللت بالنجاح على مستوى العالم الاسلامي .

مشكلة البحث :

تعد ظاهرة الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تنتشر في المجتمعات العربية بصفة عامة والعراقية بصفة خاصة، لما عليها من آفات اجتماعية كالمرض والجهل... والتي تؤثر سلبا على الواقع المعاشي للأفراد من جهة وعلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى.

هدف البحث :

يهدف البحث الى عرض تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر , من خلال استعراض مختلف السياسات التنموية التي انتهجتها كطريق لإعادة هيكلية المجتمع والقضاء على مظاهر التخلف ومؤشرات الاداء الاقتصادي لماليزيا .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للسياسات التنموية التي انتهجتها الحكومة الماليزية اثرت بشكل ايجابي على الاقتصاد الماليزي مما نقلته من دولة زراعية تعتمد على انتاج وتصدير المواد الأولية الى دولة ذات اقتصاد متنوع يعتمد على المعرفة ويمتلك صناعات متقدمة .

أهمية البحث:

إن هذا البحث يكتسي أهمية بالغة وهذا يعود أساسا إلى الموضوع الذي يتناوله، والذي يعتبر نقطة حساسة في الاقتصاد العراقي الراهن ، والمتمثل في تفشي ظاهرة الفقر وانتشاره، ومنه البحث في سبل مكافحة الظاهرة، مع الإشارة لواحدة من أهم التجارب في هذا المجال، ألا وهي التجربة الماليزية.

منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي النظري والمنهج التحليلي لما له من اهمية لتحيل بيانات الاقتصاد الماليزي ومدى الاستفادة من التجربة الماليزية وامكانية تطبيقها على الاقتصاد العراقي .

هيكلية البحث :

من اجل تحقيق هدف البحث والتحقق من فرضيته تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث اذ تضمن المبحث الاول التأصيل النظري لظاهرة الفقر, وفيه ثلاث محاور, المحور الاول وهو تاريخ الظاهرة واشكالية مفهوم الفقر , اما المحور الثاني الابعاد الهيكلية للفقر, والمحور الثالث اسباب وعوامل تفشي ظاهرة الفقر , اما المبحث الثاني فقد تضمن التجربة الماليزية في مكافحة الفقر وفيه المحور الاول ملامح الاقتصاد الماليزي اما الثاني فلسفة وسياسة الحكومة الماليزية لمواجهة الفقر, والثالث السياسات التنموية في ماليزيا , اما المبحث الثالث التجربة الماليزية وامكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي وايضا تضمن عدة محاور, المحور الاول الاستقرار السياسي , اما الثاني توجهات ماليزيا الانمائية , والثالث انماء الموارد البشرية , بالإضافة الى الرابع التدخل الحكومي وفي النهاية توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول
التأصيل النظري لظاهرة الفقر

اولا : تاريخ الظاهرة وإشكالية مفهوم الفقر

تاريخ الظاهرة :

تعتبر ظاهرة الفقر من الظواهر القديمة فهي مرتبطة بعلاقة الإنسان بالثروة أو بطريقة أخرى تلك العلاقة بين العامل الديمغرافي والعامل الاقتصادي. فهنالك عدة نظريات تطرقت إلى هذه العلاقة وأشهرها نظرية مالثوس وغيره من العلماء والمفكرين.

لذلك تعددت تعاريفها وكذا مؤشرات القياس. إن تعدد التعاريف مرتبط بالمقاربات التي يعتمدها المختصون فالاقتصادي يركز على المؤشرات الاقتصادية من خلال عدة مؤشرات مرتبطة بالدخل والاستهلاك الفردي أما علماء الاجتماع فيركزون على المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بظروف المعيشة من سكن، صحة وغيرها. غير أن مؤشرات المنظمات الدولية خاصة تلك التابعة للأمم المتحدة تحاول أن تجد تركيبا بين أهم مؤشرات القياس خاصة من خلال الدخل الفردي ومؤشر التنمية البشرية المستدامة)[1] (

يمكن تحديد مستويات الفقر كما يلي:

- المستوى الجزئي (الفردي – الاسري)
- المستوى الكلي (المجتمع)
- المستوي الدولي (الدول الغنية والدول الفقيرة)
- المستوى القاري (القارة الأوروبية – الإفريقية – أمريكا ..)

لذا فان القراءات الكلية للظاهرة لا تساعد في الكثير من الأحيان على ابراز شدة الظاهرة بشكل دقيق, اذ يمكن للمنظور الكلي ان يخفي التناقضات الجزئية بحيث ابراز توزيع الفقر في بلد ما بين المناطق امر في غاية الأهمية . ففي ايطاليا مثلا نجد ان معدل الفقر في الجنوب هو اعلى منه في الشمال. وكذا الامر بالنسبة لبلدان أخرى .

لذلك من المفيد ان يتم بناء خرائط للفقر – تشبه الى حد بعيد خرائط النشاطات الزلزالية لاي بلد- التي تساعد دون شك على بناء سياسات لمحاربة الفقر تعتمد على المنظور الجزئي آخذة

(1) Sobhan, R. (2010), Challenging the Injustice of Poverty: Agendas for Inclusive Development in South Asia, Oxford University Press

بعين الاعتبار الامكانيات التنموية للجهة او المنطقة . وهو نفس الامر بالنسبة للمتغيرات الاخرى مثل توزيع الفقر حسب الجنس ، السن ، المستوى التعليمي.... .

يعتبر الفقر وجهة تعكس صور التمايز الاجتماعي واللامساواة ، وانعدام العدالة ، حيث ارتبط مفهومه بشكل مباشر باحتكار البعض على جانب اكبر من الموارد المتاحة على حساب الاخرين ، ويعد الفقراء الاكثر ارتباطا بالبيئة حيث تمثل وخصوصاً في المناطق الريفية مورد رزقهم ومنبع احتياجاتهم ، الا انه ثمة حقيقة مفادها أن الفقر هو احد الاسباب المحدثة للتدهور البيئي خاصة اذا تزايدت احتياجات الفقراء متجاوزة قدرة الموارد البيئية المتوفرة ، حيث لا تتيح لها امكانية التجدد ، ولإدراك هذه الحقيقة فقد ادرج الفقر بشكل اساسي ضمن المؤتمرات العالمية الخاصة بالبيئة ، كما انجزت عدة مشاريع محلية وعالمية بهدف ادراج البعد البيئي ضمن استراتيجية مكافحة الفقر.

ثانيا : الأبعاد الهيكلية للفقر

تعترف الخطة التقليدية المعتمدة للحد من الفقر بالاسباب الهيكلية للفقر ولكنها لا تتصدى لها بما يكفي ، وركزت بعض المحاولات المعاصرة الرامية الى تعزيز النمو الشامل على نتائج التنمية المستدامة من خلال توسيع شبكات الامان الاجتماعي وتعزيزها ، واذا كانت هذه المبادرات العامة تعالج أعراض الفقر، فهي لا تتصدى لجذوره ، حيث يضم ابعاداً أوسع أهمها [١]

١- عدم المساواة في الحصول على الأصول

يؤدي عدم المساواة في الحصول على الثروة والمعرفة الى تجريد ضحايا هذا الاقصاء من القدرة على المنافسة في السوق ، وينتج الفقر الريفي مثلاً من عدم حصول الشرائح الريفية المحرومة على ما يكفيها من الاراضي والمياه ، ولطالما كانت ملكية الاراضي مصدرا للامتياز الاقتصادي ، بل وأيضاً مصدراً للسلطة الاجتماعية والسياسية ، وما زالت الهيكليات السائدة لملكية الاراضي غير صالحة لحسن سير النظام الديمقراطي ، كما يؤدي عدم الحصول على رأس المال والملكية الى استمرار الفقر في المدن .

٢- المشاركة غير العادلة في السوق

نظراً لهيكل الملكية السائدة في المجتمع ، يبقى السكان الذين يفتقرون الى الموارد مستبعدين عن قطاعات السوق النشطة ، ويقتصر دور عامل الانتاج الرئيس عادة على النخبة في المدن التي

(١) - تقرير التنمية البشرية نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٣) .

تملك الشركات الكفيلة بتشغيل القطاعات الاقتصادية السريعة النمو، اما السكان فيساهمون فقط كعاملين لقاء اجر في المراحل الاولية للانتاج وفي ادنى سلسلة الانتاج والتسويق ، وهذا يتيح لهم القليل من الفرص للمشاركة في اقتصاد السوق وتحقيق القيمة المضافة في عملهم ، ولم تنجح الاسواق الرأسمالية في تقديم ما يكفي من الائتمان للمستبعدين ، حتى لو أثبتوا جدارتهم الائتمانية من خلال ارتفاع معدلات التسديد في سوق القروض الصغيرة ، ولم تقدم الاسواق الرأسمالية الرسمية أدوات مالية لاستقطاب ادخار المستبعدين وتحويلها إلى اصول استثمارية في قطاع الشركات السريع النمو.

٣- التغيير الهيكلي

لتصحيح هذا الاجحاف الهيكلي ، يجب التوصل الى خطة سياسية تشمل الجميع من خلال تعزيز قدرة المستبعدين على المشاركة في اقتصاد السوق والسياسة الديمقراطية على اساس مزيد من المساواة ، وينبغي ان تسمح هذه الخطة للمستبعدين بالمشاركة في عمليات الانتاج والتوزيع والحكم ، ويجب ان تساعد عملية الانتاج على اخراج المستبعدين من العيش حصرا كعاملين ومزارعين لقاء أجر عن طريق الاستثمار في قدراتهم ليصبحوا من مالكي الاصول المنتجة ، وبعملية التوزيع ، يجب تمكين هؤلاء من التخلي عن دورهم المتوارث في مراحل الإنتاج الاولية، والارتقاء بهم الى مستويات اعلى في السوق بمنحهم المزيد من الفرص للمشاركة في القيمة المضافة عن طريق العمل الجماعي ، ويجب ان يترافق الوصول الى الاصول والاسواق مع المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم الجيد التي هي ضرورية لتمكين المستبعدين.

ثالثا : اسباب و عوامل تفشي ظاهرة الفقر :

بعد ما تعرفنا على مفهوم الفقر و ظاهرة الفقر الأن نبحث عن الاسباب والعوامل التي ادت الى ظهور وتفشي ظاهرة الفقر وتناميها ومن اهم هذه الاسباب الاتي)[١](:

* حجم الأسرة : ان حجم الأسرة يعتبر ايضا من مسببات الفقر حيث يؤدي كبر حجم الاسرة وارتفاع معدلات الاعالة الى زيادة الاعباء على نفقات الاسرة وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الاسرة ذات الحجم الكبير وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار و تتفاقم و ينتج عنها الفقر بأتم معناه .

(١) - تقرير التنمية البشرية نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٣)، عن:
Sobhan, R. (2010), Challenging the Injustice of Poverty: Agendas for Inclusive Development in South Asia, Oxford University Press

* التضخم : ان التضخم الذي يعرف بانه الارتفاع العام في اسعار السلع والخدمات معبراً عنها بالنقود يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل الى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر فالتضخم سيزيد في عبئ الاعالة التي تقع على العاملين في اعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع .

* برامج التصحيح الهيكلي : تعتبر برامج التعديل او التصحيح الهيكلي واحدة من اهم الاسباب التي ادت الى تنامي الفقر وازدياد معدلاته خاصة على العالم النامي فقد كانت الكثير من الدول النامية قد عرفت تدهورا شديدا في الظروف الاجتماعية مع تزايد سوء التغذية ، قلة التحسينات في مجال الصحة او ابطاء تراجعها ، انخفاض مستوى التعليم ... .

* النزاعات الداخلية و الخارجية : كالحروب مثلاً تساهم في اللاإستقرار وما ينتج عنه من ضياع فرص العمل وضياع الممتلكات وغيرها وبالتالي السير نحو الفقر.

* سوء توزيع الدخل والثروات : ان غياب التوزيع العادل للدخل القومي والثروات يؤدي الى غناء البعض و افقار البعض الأخر.

وهناك من يعزي ظهور الفقر واستمراره في اي مجتمع من المجتمعات الى عوامل اقتصادية و سياسية ، واجتماعية وثقافية، و من أهم تلك العوامل هي :

(سوء ادارة الموارد الاقتصادية ، سوء توزيع الدخل والثروات والضغط السكاني ، الكوارث الطبيعية ، تهميش دور فئات معينة في المجتمع كالمرأة وسكان الريف ، والنزاعات الداخلية و الخارجية ... واخرى) .

المبحث الثاني
التجربة الماليزية في مكافحة الفقر

اولا : ملامح الاقتصاد الماليزي

تمكنت ماليزيا في سبعينات القرن الماضي من إمعان النظر في النماذج الانمائية السائدة ومن خلال الجولة الاستطلاعية الى اليابان عام ١٩٨١م , إذ قام الرئيس الماليزي مهاتير محمد بدراسة ميدانية عن الاقتصاد الياباني , توصلت الادارة السياسية والاقتصادية الى ان النموذج الاقتصادي المفتوح يتناسب مع تطلعات الشعب الماليزي لبناء مستقبلهم , كونه يوفر هامش كبير من الحرية والحد من وصاية الغرب التي كانت تفرضها الحساسيات الزائدة للحرب الباردة , اذ ان نموذج ماليزيا المتحدة شكل جسراً للعبور الى عالم التنمية الاقتصادية إسوةً بأنموذج اليابان المتحدة , الذي اسهم اسهاماً فاعلاً في انعاش الاقتصاد الياباني , وفي جانب اخر استطاعت ماليزيا ان تستفاد من التجارب الفاشلة في الدول النامية وخاصة العربية والاسلامية منها , وذلك بعد ان اعادت النظر في مرجعية الرأسمالية وابدت الحذر امام كل ما يقدمه النظام الاشتراكي)[١](.

تحولت ماليزيا من دولة زراعية تعتمد على انتاج وتصدير المواد الاولية خاصة القصدير والمطاط الى دولة ذات اقتصاد متنوع يعتمد على المعرفة ويمتلك صناعات متقدمة اذ يساهم قطاعي الصناعة والخدمات فيها بما يقارب (٩٠٪) من الناتج المحلي الاجمالي , كما تبلغ نسبة صادرات السلع المصنعة (٨٥٪) من اجمالي الصادرات , فضلاً عن ان نسبة (٨٠٪) من السيارات التي تسير في الشوارع الماليزية صناعة ماليزية([٢]).

كما انتهجت الحكومة الماليزية سياسات تنموية منذ عام ١٩٧٠م بعد ان عصفت في البلاد الحرب العرقية عام ١٩٦٩م تهدف الى تقليل حالة الفقر, فضلاً عن اعادة هيكلية المجتمع

ونقل حالة المجتمع من حالة التخلف الى مجتمع متحضر تقل فيه نسبة الفقر عن (١ر٥٪) في عام ١٩٩٩م مقارنة بـ (٤ر٥٢٪) عام ١٩٧٠، ونسبة البطالة تقل عن (٥ر٣٪) من أفراد القوة العاملة , بعد استئصال الوظيفة المقرونة بالعرق، وزيادة نسب التشغيل للطبقات المحرومة مما

(١) - ناصر يوسف , دينامية التجربة الابانية في التنمية المركبة , دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا , سلسلة اطروحات الدكتوراه , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت ، ص٨٦

(٢) - منتدى الرياض الاقتصادي، مناطق الصناعات التقنية، أداة فعالة في التنمية الاقتصادية المستدامة، ٢٠٠٥م، ص٨٧.

نتج عن ذلك تمتع (٩٨٪) من أفراد المجتمع بالخدمات الأساسية(١).

وقد تم التوصل الى هذا التحول بفعل السياسة الحكيمة التي دعمتها اليات تطوير القدرات والمهارات البشرية من خلال قنوات التربية والتعليم والتوسع في مجالاتها المختلفة , فضلا عن تأسيس معاهد بحوث علمية ومؤسسات تدريب مهنية , عملت على تطوير الطاقات الانتاجية وتحسين نوعيتها , الأمر الذي ادى الى ارتفاع اجمالي الناتج القومي إذ بلغ (٨٤ر٦) مليار دولار في عام ٢٠٠٧ م بزيادة قدرها (٦ر٠٤٪) عن عام ٢٠٠٦م , كما ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية بنسبة (١٠ر٥٪) عن العام ٢٠٠٦م , لتصل الى (١٨٨ر٧٦) مليار دولار في عام ٢٠٠٧م , كما بلغ متوسط الناتج الفردي ١٠٨٨٢ دولار بمعدل ارتفاع سنوي للناتج الفردي بحدود (٣ر٣٪) سنوياً , وتراوحت معدلات النمو في الاقتصاد الماليزي بحدود (٨ر٥-٦ر٥٪) سنوي , كما انخفض الى اقل من (٣ر٩٪) معدل التضخم , في حين ارتفع متوسط دخل الفرد من (١٢٥٣) دولار امريكي عام ١٩٧٥م , الى (١٣٦٧٦) دولار امريكي عام ٢٠١٢م , أي بزيادة قدرها (١٠٩١ر٤٦٪) (٢).

بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية لماليزية يمكن حصرها في الجدول التالي:

جدول رقم (١) : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية لماليزية لسنوات متفرقة.

العاصمة	كوالالمبور
المساحة	٣٣٠,٨٠٣ كيلو متر مربع
عدد السكان الاجمالي لسنة ٢٠١٦ عدد السكان الاجمالي لسنة ٢٠٢٤	٣١,١ مليون نسمة ٣٤,٣ مليون نسمة
اللغة الرسمية	المالايو

(١) "Distribution section, Economic planning unit" (٢٣ April) poverty Eradication: Malaysia's Experience (٢٠٠٢).

(٢) - سهام حسين عبد الرحمن وآخرون، تجربة ماليزيا التنموية (معجزة آسيا) أحد نماذج التنمية الرائدة في الدول النامية- دراسة تحليلية، مجلة بيت الحكمة، العدد (٢٦)، بغداد، ٢٠١١م، ص١١٩-١٢٠.

اجمالي الناتج المحلي لسنة 2016 اجمالي الناتج المحلي لسنة ٢٠٢٣	٢٩٦ مليار دولار ٤٤٧ مليار دولار
نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية لسنة ٢٠١٦	١٣,٥٠٠ دولار حسب الاسعار الجارية
مؤشر التنمية البشرية لسنة ٢٠٢١	٠,٨٠٣ ٪ يصنف ضمن التنمية البشرية المرتفعة

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي

ثانيا : فلسفة وسياسة الحكومة الماليزية لمواجهة للفقر

قامت الحكومة الماليزية في إطار مكافحتها لظاهرة الفقر بـ ([1])

* برنامج التنمية للأسر الاشد فقراً : يقدم هذا البرنامج فرصاً جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الاولوية بهدف تحسين نوعية الحياة وذلك

من خلال إنشاء العديد من المساكن للفقراء بتكلفة قليلة وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي وفي بعض الأحيان تقدم مساعدات مباشرة للفقراء .

* تقليص اختلالات التوازن بين القطاعات ومحاربة كل اشكال التمييز وتقليص الفوارق الاجتماعية, حيث تم انشاء برنامج امانة أسهم البوميبترا, وهو برنامج تمويلي يقدم قروضا بدون فوائد للفقراء من السكان الاصليين (البوميبترا) وبفترات سماح تصل إلى اربع سنوات, ويمكن للفقراء ان يستثمرون بعضا من هذه القروض في شراء اسهم بواسطة المؤسسة نفسها .

* برنامج امانة اختيار ماليزيا, وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الاهلية الوطنية من الولايات المختلفة, ويهدف الى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأُسر الاشد فقراً , وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء حيث تقدم الحكومة من جانبها قروضا للبرنامج بدون فوائد من اجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الاعمال الصغيرة .

* منحت الحكومة اعانات مالية للفقراء افراداً وأُسراً , مثل تقديم اعانة شهرية تتراوح بين ١٣٠-٢٦٠ دولارا لمن يعول أُسرة وهو معوق او غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة, وكذا تنمية النشطات المنتجة خاصة الزراعية والصناعات الصغيرة والمتوسطة .

(١) - عبد الحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، ع: ٤٥١، السنة ٢٠٠٣.

* تقديم قروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية, وأسست الحكومة صندوقا لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الاسيوية في عام ١٩٩٧م تحدد اعتماداته في الموازنة العامة للدولة سنوياً, الى جانب اعتمادات مالية اخرى رغم تخفيض الإنفاق الحكومي عقب الازمة المالية وتباطؤ الاقتصاد العالمي, وذلك لصالح مشروعات اجتماعية موجهة لتطوير الريف , والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء .

* توفير مرافق البنية الاساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة , بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء, ونجحت ايضا في توسيع قاعدة الخدمات الاساسية في المناطق السكنية الفقيرة بالحضر في اطار إستراتيجية ٢٠٢٠.

* دعم أكثر الادوية التي يستهلكها الفقراء والادوية المنقذة للحياة, كما أن اتاحة الفرصة للقطاع الخاص في فتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة وجعل الدولة تركز على العمل الصحي في الريف والمناطق النائية , وتقدم خدمات افضل ومجانية في جانب الرعاية الصحية للحوامل والاطفال .

* القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء مثل اقامة المدارس الدينية التي تتم بالتعاون الشعبي وتساهم في دعم قاعدة خدمات التعليم وتشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في الدراسة .

وكنتيجة مباشرة لتلك السياسات سجل مدى الفقر في المناطق الحضرية ١ر٧٪ من عدد السكان في المناطق الحضرية و ٨ر٤٪ في المناطق الريفية ([1]).

ثالثا : السياسات التنموية في ماليزيا

لقد انتهجت ماليزيا نهجا مختلفاً عن الدول الاسيوية الغربية لتحقيق التنمية , اخذين بعين الاعتبار خصوصية النسق السياسي والاقتصادي والاجتماعي , ولعبت الدولة دوراً محورياً لتحقيق التنمية بدءاً من التخطيط للسياسات الاقتصادية ومتابعة تنفيذها ووضعت الضوابط المنظمة للنشاط في شتى المجالات, حيث إستطاعت ماليزيا ان تقدم نموذجا تنمويا فريدا عن طريق الأخذ بنظام الحكم المحلي, واستطاعت تحقيق جانب كبير من الاهداف التنموية المتضمنة في خططها الاقتصادية بحيث استطاعت تحقيق معدلات نمو عالية , وساعدت على حل كثير من المشاكل الاجتماعية والسياسية .

(١) بيانات البنك الدولي متوفرعلى الرابط: http://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.URHC?display=graph

وقد صممت ماليزيا عدداً من سياسات التنمية الاقتصادية في خططها من اجل ادارة القومية في الفترة (١٩٧١- ٢٠١٠) م , وتضمن ذلك خططاً تنموية على آجال (طويلة , ومتوسطة وقصيرة).

ونذكر اهم الخطط والاجراءات التي طبقتها ماليزيا فيما يلي ((١)):

١- السياسة الاقتصادية الجديدة (١٩٧١- ١٩٩٠)

وضعت هذه السياسة عقب احداث ١٣ /٥/ ١٩٦٩ , والتي ركزت على تحسين الأوضاع الاقتصادية الماليزية عامة والعمل على معالجة مشكلة الفقر , مع اعطاء الاولوية للماليزين من اصول مالوية, وادماجهم في الانشطة الاقتصادية , واشتمل الاطار الاقتصادي لهذا المنظور على التنمية الاقتصادية مع الحرص على توسيع الاقتصاد وتنويعه بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي , اما استراتيجية التصنيع فقد استهدفت التحول من احلال الواردات الى الاعتماد على التصدير ومشاركة البيومترا في التنمية الصناعية , والربط بين التنمية الاقتصادية والعدالة في توزيع تنمية الموارد البشرية .

٢- السياسة الوطنية (١٩٩١- ٢٠٠٠)

جاءت هذه السياسة بمثابة إستمرار للسياسة الاقتصادية الجديدة , فاستهدفت تطوير الموارد البشرية وتنميتها الى جانب فعالية الاستثمار, فضلا عن استهداف الحفاظ على النمو المتوازن وتعزيز التكنولوجيا الصناعية, وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير وتحسين القدرة التنافسية الدولية, بينما ظلت الاهداف الوطنية تركز على محاربة الفقر وتنمية الموارد البشرية .

٣- سياسة الرؤية الجديدة (٢٠٠٠- ٢٠١٠)

ركزت هذه السياسة على بناء الأُمة الماليزية وتحصين اعراقها بالاضافة الى تعزيز العدالة الاجتماعية والمشاركة الايجابية في المنافسة العالمية , وتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة , وتعزيز الموارد البشرية , والمحافظة على البيئة لتحقيق التنمية المستدامة .

وقد استهدفت خطط هذه السياسة تحقيق الاهداف التالية((٢)):

- استقرار الاقتصاد الكلي .
- اجتثاث الفقر واعادة هيكلة المجتمع .
- توسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

---

(1) Habibah Lehar, Musalmah Abdullah and Yaacob Anas, Malaysian Economy. Shah Alam: Pusat Pendidikan Lanjutan, Institute Teknologi MARA. 1998, P58.

(٢) - ناصر يوسف , دينامية التجربة الابانية في التنمية المركبة , مصدر سابق, بيروت ص٢٣٤ .

- تفعيل القيم الاخلاقية في العمل .

- اما الرؤية لعام ٢٠٢٠ : فإنها تعكس الرؤية الإستراتيجية والازدهار لماليزيا عام ٢٠٢٠ , وترمي الى تحقيق الاهداف التالية :

- بناء دولة ماليزية متحدة وقوية .

- بناء مجتمع ماليزي متقدم , ناضج ديمقراطياً .

- تحقيق التنمية الشاملة في البلاد .

- تأسيس اقتصاد قادر على المنافسة ويكون قادراً على ان يدعم نفسه ذاتياً على المدى الطويل الاجل وان يكون حيويا ومنعشا وقادرا على الصمود في مواجهة الازمات المستقبلية .

٤- نتائج مكافحة الفقر في ماليزيا : (١٩٧٠- ٢٠١٥)

حققت ماليزيا نتائج ايجابية للقضاء على الفقر والذي يعيش (٣٧٪) من سكانه تحت خط الفقر في بداية السبعينيات من القرن المنصرم , فقد استطاعت ماليزيا خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٥) تخفيض مستويات الفقر من (٥٢,٤٪) عام ١٩٧٠ الى (٠,٥٪) في عام ٢٠١٥. وهو ما يعني ان عدد الأسر الفقيرة تناقص الى اكثر من ثلاثة اضعاف عما كان عليه الحال خلال الفترة المذكورة .

جدول(٢): تطور معدلات الفقر في ماليزية خلال الفقرة (١٩٧٠-٢٠١٥)

السنوات	الفقر الوطني	الفقر في الريف	الفقر في المدن
١٩٧٠	٥٢,٤	----	----
١٩٧٦	٤٧,٧	٤٥,٧	١٥,٤
١٩٨٤	٢٠,٧	٢٧,٣	٨,٥
١٩٨٧	١٩,٤	٢٤,٨	٨,٥
١٩٩٢	١٢,٤	٢١,٢	٤,٧
١٩٩٧	٦,١	١٠,٩	٢,١
٢٠٠٤	٥,٧	١١,٩	٢,٥
٢٠٠٧	٣,٦	٧,١	٢
٢٠١٢	١,٧	٣,٤	١

٢٠١٣	١,٧	----	----
٢٠١٤	١,٦	----	----
٢٠١٥	٠,٥	----	----

المصدر : اعداد الباحثة استنادا الى قاعدة بيانات البنك الدولي .

وعرفت ماليزية تراجعا لمعدلات الفقر في الريف من (٤٥,٧٪) في عام ١٩٧٦ الى (٣,٤٪) عام ٢٠١٢ , وذلك يعزى الى تبني الحكومة برامج تعمل على تحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية وانشاء المرافق الضرورية , واعادة توطين الافراد في مساكن مهيأة بالخدمات الاساسية وتنفيذ برامج تنمية اجتماعية , وفي الوقت ذاته سعت ماليزية الى الاهتمام بفقراء المدن فقامت بتشييد البنايات والمساكن بدون اجر وانشاء مجمعات سكنية رخيصة التكلفة حيث انخفض معدل الفقر في المناطق الحضرية من (١٥٪) في عام ١٩٧٦ الى (١٪) عام ٢٠١٢ , وكذلك نلاحظ من الجدول السابق ان مؤشر الفقر الوطني في عام ٢٠١٥ بلغ (٠,٥ ٪) ([1]).

اما للسنوات (٢٠١٦ ,٢٠١٧ , ٢٠١٨ - ٢٠١٩) فقد سجل معدل الفقر الوطني (٠,٤ – ٠,٦) على التوالي وهذا يعني ان مستويات الفقر كانت متدنية للغاية وبلغت ادنى مستوى لها عام ٢٠١٦ الى عام ٢٠١٨ .

اما عام ٢٠٢٠ فقد سجل معدل الفقر الوطني قفزة ملحوظة بسبب جائحة كورونا وتأثيرها على الاقتصاد العالمي , وكذلك سجلت (٨,٢ و ٦,٢ و ٥,٦) فقر وطني للاعوام (٢٠٢١ و ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣) على التوالي .

المخطط التالي يوضح تطورات معدلات الفقر في ماليزية من سنة (١٩٧٠-١٠١٥) ٪

المخطط من عمل الباحثة استنادا من بيانات الجدول ٢

(١) قاعدة بيانات البنك الدولي متوفر على الرابط : - http://www.worldbank.org/en/research/

المبحث الثالث
التجربة الماليزية وامكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي

تعد تجربة ماليزيا التنموية احدى تجارب دول جنوب شرق اسيا التي أدهشت العالم بأسره , كونها تتمتع بأهمية في تطوير الحياة بفروعها الاقتصادية والاجتماعية كافة واللحاق بركب التطور العالمي , الامر الذي يستدعي تسليط الضوء عليها من قبل الباحثين العراقيين وانتقاء بعض السياسات الملائمة والاستفادة منها في مجال عملهم الاكاديمي ليكون مساراً صحيحاً يسترشد به واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

اولا : الاستقرار السياسي

حصلت ماليزيا على استقلالها والخروج من سيطرة الاستعمار البريطاني في ١٩٥٧/٨/٣١, بتشكيل حكومة وطنية , ولم يشهد تاريخ ماليزيا انقلابات عسكرية, بل حدثت حرب عرقية طاحنة عام ١٩٦٩م راح ضحيتها مئات الاشخاص واحرقت فيها ممتلكات الدولة, الى جانب ممتلكات المواطنين، الامر الذي أثار انتباه السياسيين والحكومة للوقوف على اسباب تلك الحرب, فوجدوا أسبابها الفقر وسوء توزيع الثروة التي تركزت لدى الأقليات الاقل تكويناً للمجتمع, كما انها لا تعد من السكان الاصليين وهم الصينيون (٢٠٪) والهنود (١٢٪) , في حين ان الملايو هم السكان الأصليون (٦٨٪) الاكثر فقراً والاقل ثروة , وهنا تظهر الحكمة لدى السياسيين والحكومة في تشخيص السبب وعلاجه ويقضوا على تلك الحرب بإجراء مصالحة موسعة بين الاحزاب السياسية وشرائح المجتمع الماليزي, وافرزت تلك المصالحة ائتلافاً عريضاً شمل أحزابا للمعارضة عدتها شريكاً مهماً للحكومة الجديدة, وطالب معظمهم بإجراء تعديل في الدستور ينص على تجريم النعرات العنصرية, لتباشر الدولة سياستها في القضاء على الفقر وإعادة توزيع الثروة للعرق الاكبر والاشد فقراً من خلال وضع خطط تنموية متقاربة تجعل هذه الحالة هدفا رئيساً فيها [١].

اما العراق في الوقت الحاضر فقد ضمن دستور عام ٢٠٠٥ عدم اللجوء الى الانقلاب العسكري, والتداول السلمي للسلطة, وهذا يعتبر استقراراً سياسياً , ولكن عدم الانسجام بين السياسيين قاد

(١) - سهام حسين عبد الرحمن وآخرون , مصدر سابق , ص٢١-٢٥ .

البلد الى حرب طائفية لم يشهدها العراق منذ مئات السنين, مع تزايد حالات الفقر, وتفاوت في توزيع الثروات لصالح المسؤولين والقادة العسكريين والأمنيين والتجار والسماسرة وشيوخ العشائر, وهذا يتطلب انتقاء سياسة ماليزيا في القضاء على الفقر وخفض التفاوت في الثروات وتوزيع الدخل, وتقليل الفجوة بين طبقات المجتمع من أجل النهوض بالطبقة الوسطى كما فعلت الحكومة الماليزية.

ثانيا : توجهات ماليزيا الإنمائية

لقد كانت توجهات ماليزية الإنمائية متناغمة مع سياسة الدول وتطلعات المجتمع الماليزي متعدد الأعراق, لذلك انطلقت التجربة الماليزية باتباع اتجاهين وفقاً للواقع الماليزي فسلكت اتجاهين هما:

١- الاتجاه شرقاً

هذا الاتجاه التنموي سلك طريقه نحو الاقتصاد الرأسمالي الحر الذي يتوافق مع بيئة الملايو من جهة ومع التنوع العرقي من جهة أُخرى خاصة في القيم المشتركة, فالشيوعية لم يكن مرغوب فيها وكذلك الأشتراكية من قبل مكونات المجتمع الماليزي.

٢-الاتجاه إسلامياً

لم يكن هذا الاتجاه عملاً إستراتيجياً مخطط له من قبل الحكومة الماليزية, كما في الاتجاه الذي سبق ذكره، ولكن جاء وفقاً لاهتمام الحكومة ورعايتها لمواطنيها كون هناك توجهات لعرق يشكل نسبة كبيرة من المجتمع (الملايو) تختلف عن التوجهات الإنمائية للحكومة, ففي ظل هذه التحديات التي تواجه الحكومة الماليزية, ان يكون للدول الإسلامية دوراً أساسياً في تشكيل ملامح التنمية الاقتصادية والاجتماعية, ومن خلال تلك السياسة الانمائية وتوجهاتها المختلفة كانت هناك رغبة من الحكومة في تناغم سياستها مع سياسة مواطنيها, وتجلى ذلك في نتائج متميزة انعكست على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ماليزية لترتقي بها الى معجزة اقتصادية, هذه السياسة لم نراها في سياسة الحكومة العراقية من أجل تطوير الاقتصاد العراقي وفقاً لفلسفة التنمية الماليزية .

٣-إنماء الموارد البشرية

منذ ان انتهت أحداث عام ١٩٦٩ أولت الحكومة الماليزية المتعاقبة وحتى وقتنا الحاضر اولوية قصوى للتعليم والتدريب وإنماء القدرات البشرية للشعب الماليزي اي التركيز على التنمية البشرية , وقد بنت تلك القاعدة على ان التعليم حق مكتسب لأفراد المجتمع, والتدريب المهني هو الوسيلة لبناء قوة عاملة مؤهلة وماهرة وقادرة على البناء الصناعي وتطوير التعليم والعلوم وتوجيهها في

خدمة بناء المجتمع والاقتصاد المعرفي, وللدلالة على الاهمية القصوى التي توليها الدولة لهذا المجال هو إنشاء وزارة التخطيط وإنماء الموارد البشرية .

٤-التدخل الحكومي

نجحت ماليزية في تحقيق معدلات نمو اكثر ارتفاعاً وذات درجة عالية من العدالة, من خلال تطوير اليات مؤسسية اتاحت لها استحداث معايير اداء واضحة لبعض مجالات التدخل الحكومي ومراقبة الأداء, اذ تم تنفيذ هذا التدخل وفقاً لاسلوب مألوف ومنضبط يعتمد على الاداء وتجدر الاشارة هنا بأن حكومة تلك الدولة عملت الى عدم وصول تكلفة التدخل الحكومي الضمنية والصريحة الى حدها المفرط , وعندما لاحظت ان التكلفة المالية بدأت تشكل تهديداً لاستقرار الاقتصاد الكلي حدث تحرك حكومي في ماليزية فقد تراجعت سياسات دعم الصناعات الثقيلة والصناعات الكيميائية, وهذا يعني أن الحكومة تميل الى جانب ادارة الاقتصاد الكلي الحكيمة والمحافظة على الموارد المالية للدولة وتوجيهها نحو الاستخدام الامثل, لذا يتطلب من الحكومة العراقية التدخل الحكومي في المجالات كافة وتشخيص الأختلالات ووضع الحلول والمعالجات من اجل استخدام أمثل للموارد المالية وتحويل الفائض منها نحو متطلبات التنمية البشرية المستدامة في العراق من اجل العودة الى مكانة العراق السابقة في مجال تقديم الخدمات الصحية والتعليمية ومستويات عالية من الدخل([١]) .

(١) - سهام حسين عبد الرحمن وآخرون , مصدر سابق , ص٢٦ .

الاستنتاجات

١- ان عملية التنمية الاقتصادية في ماليزيا كانت لها تخطيط دقيق ونظرة بعيدة المدى, كما وان لها عوامل اقتصادية وسياسية ساعدت على نجاحها, وان ما وصلت اليه ماليزيا هو تدبير وحسن قيادة الدولة المتمثلة برئيس الوزراء الاسبق (مهاتير محمد) الذي قادها في الفترة من (١٩٨١) الى (٢٠٠٣) .

٢- جاءت التنمية في ماليزية ببرامج انمائية في سبيل تطوير الموارد البشرية اولاً والاقتصادية ثانيا فوضعت برامجها بشكل يعطي دفعة قوية للاقتصاد .

٣- عالجت ماليزيا ازمة (١٩٩٧) التي ضربت دول جنوب شرق اسيا بأجندات وطنية فرضت من خلالها قيوداً على سياستها النقدية من خلال اشراف البنك المركزي الماليزي على دخول وخروج النقد الأجنبي, اذ ضيقت الخناق على خروجه بينما عملت على جذبه بشتى الوسائل والطرق, وفي هذه الازمة رفضت ماليزية اقتراحات صندوق النقد والبنك الدوليين ومساعداتهم وشقت طريقها وطنياً .

٤- تعتبر تجربة ماليزية في مكافحة الفقر من ابرز التجارب التي تكللت بالنجاح في دول العالم الاسلامي, فقد استطاعت خلال ثلاثة عقود (١٩٧٠-٢٠١٥) تخفيض معدل الفقر من (٥٢,٤ ٪) الى (٠,٥٪) على التوالي , وهذه نسبة خيالية ولافتة للنظر وإتخذت الحكومة فلسفة وسياسة ناجحة جدا لمواجهة الفقر.

٥- لقد استفادت ماليزية من تجربة اليابان في كيفية إعداد الخطط في عملية التصنيع , فقد كانت اليابان القدوة الصناعية في ماليزية من خلال الاستفادة منها في مجال التدريب الصناعي وبرنامج التبادل الثقافي والذي اتاح الفرصة للماليزيين لدراسة التجربة اليابانية من جوانبها المختلفة .

٦- تعد ماليزية بلد نشيط دائم الحركة, اذ قامت الحكومة بتوفير بيئة العمل المناسبة لجذب الأستثمارات من خلال حوافز الاستثمار.

٧- استطاعت ماليزية ان تنهض برأس المال البشري وتحويله الى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها الى استثمارات فعالة مبعثها هو إيمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول ابنائها وسواعدهم .

٨- حققت ماليزية مؤشرات مرتفعة في مجال التنمية البشرية المستدامة, فقد كان الإنفاق على

التعليم والتدريب والصحة وزيادة الدخل دور رئيس في رفع تلك المؤشرات .

التوصيات:

مما سبق يمكن القول إن تجربة ماليزية أصبحت تجربة اسلامية رائدة في مكافحة الفقر حيث تمكنت من إثبات عدم صحة الادعاء القائل ان الإسلام يعيق التقدم وان المناهج الإسلامية تؤدي إلى الفقر والتخلف , حيث كانت تلقب الدولة بعاصمة الطين , لكن التجربة التنموية التي قادتها البلاد فاقت كل التوقعات, ومن خلال عرض تجربتها في مجال مكافحة الفقر نقدم بعض الاقتراحات والتي من شأنها ان يسهم تطبيقها في تقليل حدة الفقر وإبرز هذه الاقتراحات تتمثل في :

١- تبني سياسات وطنية يكون من شانها الحد من الفقر .

٢- تبني المؤسسات الكبرى خاصة ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية .

٣- تأسيس نمو اقتصادي قابل للاستمرار وإتباع سياسة توزيعية تقلل من درجة عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة .

٤- السعي الى الاستغلال المكثف للقدرات الذاتية والأعتماد على العمالة المحلية والاستفادة من الموارد المحدودة والطاقات المتاحة الى أقصى حد ممكن .

٥- إعطاء اهمية قصوى للتنمية البشرية .

٦- ضرورة القيام بجهد عربي منسق من أجل معالجة المشكلات المنهجية والفنية المتصلة بتعريف الفقر وطرق قياسه وتوفير البيانات والاحصائيات بالجودة المطلوبة وان الجهد المطلوب لابد ان يستند على افضل الخبرات العالمية .

٧- العزم على مكافحة كل أشكال البيروقراطية ومنح وتسهيل الوصول الى قروض ميسرة تدعيم خلق المشاريع المنتجة .

٨- الاهتمام بشكل اكبر بالتنمية الريفية وتعليم وتأهيل المرأة الريفية .

٩- دعم العمل الجماعي وتأهيله حيث اصبح يشكل الركن الثالث في الاقتصاد بعد القطاع العام والقطاع الخاص واصبح عمل الجمعيات مكمل لعمل القطاع الحكومي وأن لا يقتصر هذا العمل في المناطق الحضرية بل لابد من أن يتركز بشكل اكبر في الريف .

المصادر

- سهام حسين عبد الرحمن وآخرون، تجربة ماليزيا التنموية (معجزة آسيا) أحد نماذج التنمية الرائدة في الدول النامية-دراسة تحليلية، مجلة بيت الحكمة، العدد (٢٦)، بغداد، ٢٠١١م.

- عبد الحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، ع: ٤٥١، السنة ٢٠٠٣.

- ناصر يوسف , دينامية التجربة الابانية في التنمية المركبة , دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا , سلسلة اطروحات الدكتوراه , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت .

- منتدى الرياض الاقتصادي، مناطق الصناعات التقنية، أداة فعالة في التنمية الاقتصادية المستدامة، ٢٠٠٥م.

-"poverty Eradication: Malaysia's Experience" Distribution section، Economic planning unit (23 April 2002).

-Habibah Lehar, Musalmah Abdullah and Yaacob Anas, Malaysian Economy. Shah Alam: Pusat Pendidikan Lanjutan, Institute Teknologi MARA. 1998.

- تقرير التنمية البشرية نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٣)، عن:

- Sobhan, R. (2010), Challenging the Injustice of Poverty: Agendas for Inclusive Development in South Asia, Oxford University Press.

قاعدة بيانات البنك الدولي متوفر على الرابط : http://www.worldbank.org/en/research/

-http://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.URHC?display=graph